

هل قوله في الصور كلها اذ ذكر ابن مالك في الكافية انه يجوز حذف العايد  
الجوز والجوز في جزمها عايد على الوصل بملصلة كقولهم  
• ولون ما عالجحت لبي فوالها • فقسا استلين به للاجل  
اي عالجحت به واجيب بان الحذف في البيت ونحوه للضرورة وشذ  
قول حاتم بن عبد الله الطائي  
• ومن جسد بجوز على قومي • واي الدهر ذولم يجسد وني  
فان استغفامته مبتدأ وذو وضوء هو موصولة عند الطائين ودقعة على  
الدهر وجدة لم يجسد وفي صلته العايد محذوف واي في محذوف الضمير  
المجوز ومع انقضاء الموصول وهو وذو الذي به حذف وكونه مملوك  
الموصول زمانا وقعدا عليه الضمير الجوز وربي كما تقول العجبي في اليوم الذي  
حيث تريد فيه وجعله بعضهم متفاسا بخلاف غير الزمان فانه لا يتعين  
فيه الحار وعنا ظاهره اذ قلنا بان الحذف ليس على التدرج كما يقول  
سبيويه اما اذا قلنا انه على التدرج كما يقول به الاخفش فلا يكون  
شاذا لانه لا حذف في اول الامر الضمير منصوبا على المفعول به توسعا  
فكانه قال واي الدهر ذولم يجسد فيه شرحه في الهاء وحذف الضمير  
المنصوب بالفعل كثير ويمكن ان يخرج عليه قوله تعالى ذلك الذي  
يبشر الله عباده اى به حذف الجاز والوا الضمير انما من نصب لمن جر  
وذهب بولس وابن الزكركن في البديع الى ان الذي في الآية موصول جري  
والحذف وشذ ايضا قول رجل من بني همدان  
• فان لسانى شهدة تشتفتى بها • وهو على بن عتبة الله علقم  
الشدة الفارسي وشهدة لضم الشين المحجمة العسل بشعره وهو  
بتشديد الالف المفتوحة على لثته في مبتدأ وعلقت خبره وعلى بن علقم  
علقم لانه بمعنى من العلقم الحنظل وجملة صبه الله صلة من الجوز

بعلی

بعلی العايد على من محذوف مجزول بعلی وهو متعلق بصية والتقدير وهو  
علقم على من صبه الله عليه والمعنى ان لسانى مثل العسل الشهد يشتنى  
به الناس لانه مثل الحنظل في المروعة على من سلطه الله عليه في العايد  
الجوز بعلی مع اختلاف المتعلقين وصاحب وعلقم واعلم ان هذه الشروط  
التي ذكرناها الصحة يجوز حذف العايد من حيث هو اى لا من حيث كونه مجزولا  
ولا منصوبا ولا مرفوعا بل سوا كان مرفوعا ومنصوبا او مجزولا لم يبرح المص  
ها ولا ببعضها والعلله انما تتركه اى التفرغ بها اشارة على امثلة التي مثل  
بها فانها لا حاجة للشروط المذكورة كما علمت واعتذر عنه البعض انه انما  
يلزم ان يذكر من الشروط عنانا هو خاص بهذا الباب لا يوجد من غيره وقد  
علم ان كل ما وقع حذفه في ليس من شرط حذفه وان تاييب الفاعل كما فعل  
في جميع احكامه ومنها امتناع حذفه وان الفصلة اذا حصرت امتنع  
حذفها وذكر ابن مالك في التسهيل شرحه انه يجوز الحذف وان  
لم توجد الشروط فيما اذا تعذر الحذف الجاز الذي شرطه في الجملة  
اى فيه والذي شرطه بغيره من غير ان منه قال فحسن الحذف في غير الجوز  
كما حسنه في الجوز والموصول وفي ذلك الاستطالة وخالفه ابو جيان  
فقال لم يذكر ذلك احد في الصلة وانما ذكره في الجوز لا ينبغي ان يفاس  
عليه ولا ان تذهب اليه الاسماع عن العرب واعلم ان جميع ما تقدم  
من الشروط في حذف العايد بالواحة محله ما الذي يمكن بعض موقوف  
العلة فان كان بعض موقوفها جاز حذفه مطلقا لا شرط نحو قولك  
من الرجل الذي قلت تزيت فقلت نه ياق او نحو وصلة غير ال ما  
جملة كما تراكيبها واما شبهها في حصول الفائدة وهو ما اخذ اليه  
بقوله او طرف اى مكافى وجر وجر واما انظر في الجاز والمجوز  
بمعنى متمان اى شتمهما الفائدة بدون ملاحظة التعلق والافتقار